

التكامل الاقتصادي: حالة الدول العربية في الشرق الأوسط والدول الإفريقية

ورقة عمل مقدمة من الدكتور معن النصور¹

أمام اللقاء التشاوري لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

مقدمة عامة

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية، وعادة ما يرتبط بمبدأ الكفاية الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانيات البشرية، والموارد المادية بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية. وقد أخذت الدعوة للتكامل الاقتصادي تتوسع وتزداد أهميتها في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، فازداد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الاقتصادي في العالم سواء كانت هذه الدول متقدمة أو دول نامية. ويعتبر التكامل الاقتصادي ترتيباً ن قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها. كما أنه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو. فالتكامل الاقتصادي عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة بخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة من خلال إيجاد مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، وتقوم بشكل مبدئي على عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول، مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية مما يؤدي إلى خلق كتل اقتصادية جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية.

¹الدكتور معن النصور يعمل حالياً مديراً للشركة المتحدة للاستثمار والتطوير، ومدرساً للأعمال والتجارة الدولية في الجامعة الألمانية الأردنية/ كلية طلال أبوغزالة للأعمال. عمل الدكتور النصور مديراً عاماً لمؤسسة الضمان الاجتماعي الأردنية ورئيساً بالوكالة لصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، وعمل مستشاراً خاصاً لرئيس الوزراء الأردني، كما عمل مديراً عاماً لمؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية. وقبل ذلك عمل الدكتور النصور مستشاراً متقدماً لشؤون البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك بعد أن عمل مديراً للدراسات والسياسات في وزارة التخطيط الأردنية. يحمل الدكتور النصور الدكتوراة من جامعة جورج مايسون في ولاية فيرجينيا في الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام 1998، وكان قد كتب رسالته للدكتوراة بعنوان: "التعاون الاقتصادي في ظل الهاجس الأمني: حالة إسرائيل والدول العربية".

ويقتضي نجاح التكامل الاقتصادي تحقق مجموعة شروط أهمها: (1) التقارب الجغرافي، إذ يعتبر من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي، وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل. (2) الإرادة السياسية للارتباط بالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي تنطوي على وضع حدود لحرية العمل الوطني، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما، إلا إذا أيقن أنه من المفيد اقتصاديا الانضمام إلى كتلة اقتصادي إقليمي من أجل الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية. (3) وجود العجز والفائض، لا بد أن تتوفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية، العجز والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة. (4) تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل، يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى. (5) توفر وسائل النقل والاتصال، عند عدم توفر وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصاديا، فإنه يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول أي اتساع المسافات الاقتصادية. (6) تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية، الاقتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية هي وحدها القادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة. (7) تنسيق السياسات الاقتصادية القومية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريف الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار، ولا بد من تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية، ووضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغييرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية ومقتضيات الظروف الاقتصادية.

الجزء الأول: التكامل الاقتصادي العربي

1. مقدمة

بدأ العمل على فكرة التكامل الإقليمي بين الدول العربية منذ عقود. وقد بدأت الجهود الرامية إلى التكامل الاقتصادي الاقليمي في أواخر الخمسينات من القرن الماضي، وفي وقت سبقت الدول العربية فيه التجمعات الاقليمية الاخرى. وكان أن توصلت الدول العربية الى العديد من الاتفاقيات للحد من الحواجز أمام التجارة البينية وعلى أسس تفضيلية. إلا أنه لم يكن لمعظم هذه الاتفاقيات تأثير اقتصادي كبير وكان التقدم بطيئاً للغاية، مع انتكاسات متكررة وذلك لمجموعة متنوعة من الأسباب نوقشت في تقارير كثيرة.

ركزت معظم التحليلات حول أسباب فشل التكامل بين الدول العربية على مسألة التجارة البينية في السلع. وذهبت التقارير المتخصصة الى أن التجارة العربية البينية في السلع "منخفضة جداً" وهذا يعني أن الفوائد المتوقعة من التكامل الإقليمي العربي من شأنها أن تكون منخفضة، وبالتالي، فإن الحافز لتحقيق التكامل ضعيفة. إلا أن تقارير فنية أخرى ذهبت الى أن التباين الاقتصادي بين الدول العربية وكمل يظهر من الناتج المحلي الإجمالي للفرد (أقل من 2000 دولار أمريكي في اليمن وأكثر من 70000 دولار في دولة قطر) يجب أن تولد حوافز للانخراط في التجارة البينية القائمة على تمايز المنتجات والتي تستجيب للفروق في الدخل والخيارات. وثمة شرط مسبق لتوسع التجارة البينية ألا وهو تخفيض الحواجز التجارية، مثل الحواجز غير الجمركية وتكاليف التجارة الحقيقية، بما في ذلك تكلفة مدخلات الخدمات.

ولا بد من الإشارة هنا أن الحوار الاقتصادي حول التكامل العربي هو حوار متحيز في ناحيتين. أولاً، أنه يركز على سوق السلع فقط لتقييم الانجاز في مجال التكامل العربي، والذي قد يكون أمراً مضللاً. فمن جهة، هذا المنطق ينطوي على الدوران في حلقة مفرغة: يفشل التكامل بين بلدان المنطقة العربية لأن هناك القليل من التجارة البينية، وهناك القليل من التجارة البينية بسبب غياب فعالية التكامل الاقليمي. من جهة أخرى، والأهم من ذلك، إن تكامل سوق التجارة في البضائع ليس هو الشكل الوحيد من أشكال التكامل الاقتصادي وليس شرطاً مسبقاً لأشكال أخرى من التكامل. فالاندماج في قطاع الخدمات وأسواق العمل ورأس المال قد تمضي بشكل مستقل عن التقدم في التكامل في سوق السلع. وتشير الأدلة المتاحة إلى إمكانية تحقيق مكاسب هامة من تكامل هذه الأسواق في المنطقة العربية، ومن المقترض أن يوفر هذا حافزاً لصانعي السياسات لتعزيز التكامل الإقليمي لاسيما وأنه من الممكن أن يكون للتكامل الاقتصادي في مجال قطاع الخدمات وأسواق العمل ورأس المال أثراً أكثر أهمية من التجارة البينية في البضائع. وتبرز هنا أسئلة أساسية تتمحور حول مدى التكامل الذي تحقق بين الدول العربية في قطاع الخدمات وأسواق العمل ورأس المال، وكذلك الأسباب التي تقيد

التكامل الأعمق للتبادلات غير القطاعية. ثانياً، لعبت وتلعب الاعتبارات السياسية دوراً مهماً في مسيرة التكامل الإقليمي من حيث تيسيرها أو تقييدها.

يركز هذا الجزء من الورقة على مسألة تكامل السلع والخدمات وأسواق عوامل الإنتاج، ويناقش بعض السياسات الرئيسية والعوامل التنظيمية التي تعيق التبادل التجاري العربي، كما يعرض بعض التقديرات من المكاسب المحتملة من تكامل أكبر للأسواق، ويبحث هذا الجزء القيود السياسية الرئيسية التي تعيق تكامل أعمق بين الأسواق العربية، وينتهي الجزء الأول باقتراح لبعض الأساليب التي قد تساعد على تعزيز تحقيق أهداف التكامل الاقتصادي.

2. تكامل الأسواق

1.2 أسواق السلع

إن العقبة الرئيسية أمام جني فوائد كبيرة من التكامل العربي هي الصغر النسبي لسوق المنتجات في المنطقة العربية. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من الدول العربية متشابهة نسبياً وتتنافس فيما بينها على نفس الأسواق التصديرية. وكذلك، فمقارنة مع البلدان ذات مستويات الدخل للفرد المماثلة في المنطقة فإن للدول العربية قاعدة صناعية ضيقة. وبما أن أحد الدوافع للتجارة هو للاستفادة من الفروق في الميزات النسبية بين الشركاء التجاريين، فهذا يشير إلى أن هناك فرصاً محدودةً لإمكانية تحقيق عوائد من التكامل الاقتصادي الإقليمي في المنطقة العربية. لكن، وكما جرت الإشارة في المقدمة، فإن واقع التباين ما بين الدول العربية في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد يمكن أن يولد الحوافز للتبادل التجاري.

2.2 أسواق الخدمات

قبل أكثر من عقد من الزمان كانت دول المنطقة العربية أكثر تكاملاً من حيث التجارة في الخدمات منها في التجارة في السلع المصنعة. وكان التبادل التجاري في الخدمات مهماً للدول ليس فقط بسبب توليد القطع الأجنبي من القطاعات الخدمية المتنوعة كالسياحة، والنقل، والخدمات التجارية الأخرى، لكن الخدمات كانت عاملاً حاسماً في الإرتقاء بمستوى تنافسية الشركات. ومن شأن التوسع في قطاع الخدمات أيضاً توليد فرص

العمل للعمال المهرة وغير المهرة الذين هم إما عاطلين عن العمل أو يعملون في القطاع العام والذي يتطلع للتخلص منهم. وفي الواقع فإن الشرط المسبق لتقليص حجم القطاع العام هو إيجاد فرص العمل البديلة.

التجارة العربية العالمية والبيئية

Arabic Countries exports to Arabic Countries (US Dollar)					
2008	2009	2010	2011	2012	2013
53,594,240	47,098,554	56,896,747	60,355,895	60,015,964	64,931,106
Arabic Countries imports from world (US Dollar)					
2008	2009	2010	2011	2012	2013
645,194,291	537,079,574	611,313,498	700,687,616	754,719,869	758,443,906
Arabic Countries imports from Arabic Countries (US Dollar)					
Value in 2008	Value in 2009	Value in 2010	Value in 2011	Value in 2012	Value in 2013
70,397,593	53,099,826	63,778,350	77,495,764	70,043,208	65,269,214
Arabic Countries exports to world (US Dollar)					
2008	2009	2010	2011	2012	2013
1,019,763,726	629,579,610	851,127,414	1,139,662,964	1,226,030,637	1,126,461,525
Percentage Import %					
2008	2009	2010	2011	2012	2013
10.91	9.89	10.43	11.06	9.28	8.61
Percentage Export %					
2008	2009	2010	2011	2012	2013
5.26	7.48	6.68	5.30	4.90	5.76

3.2 حركة العمل

من الناحية النظرية، إن التنقل الحر للعمالة يؤدي إلى مكاسب في الكفاءة وزيادة في الدخل العالمي، ويختلف تأثير الهجرة على البلدان المستوردة للعمالة والبلدان المصدرة لها، فيمكن أن يستفيد البلد المضيف من الهجرة بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال تزيل الهجرة ندرة العمالة وتؤدي إلى الاستفادة الأمثل من وفرة رأس المال.

وهناك أيضا آثار سلبية محتملة على العمالة في البلدان المضيفة مثل تخفيض الأجور بين العمال غير المهرة أو زيادة معدلات البطالة بينهم. أما فيما يتعلق بالبلاد المصدرة للعمالة فإن الهجرة، خاصة من العمال المهويين (هجرة العقول)، قد تقلل من مستوى رأس المال البشري للقوة العاملة ومما يؤدي إلى آثار سلبية على إمكانية النمو الاقتصادي. وتتبعي الإشارة هنا إلى إمكانية حدوث آثار إيجابية في الدول المصدرة للعمالة أبرزها التحويلات من العملة الأجنبية.

4.2 تدفقات الاستثمار

تعاني المنطقة العربية منذ فترة طويلة من كونها أقل الاقاليم العالمية المتلقية لرأس المال الأجنبي، فخلال العقد الأول من القرن الحالي كانت نسبة تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط حوالي 1% بالمقارنة مع حوالي 3% في أفريقيا جنوب الصحراء و4% في أمريكا اللاتينية، ونال حصة الأسد من التدفقات الاستثمارية دول شرق آسيا. وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة حديثاً إلى ما يقارب 3% إلا أن المنطقة العربية لا زالت تحتفظ بالمرتبة الأخيرة لنسبة تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الأقاليم العالمية. ولا بد من الإشارة هنا أن البيانات الخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية للدول العربية لا زالت غير متكاملة إلا أنه من الممكن القول أن الاستثمار البيئي لا زال دون الطموح على الرغم من الفوائد التي يمكن أن تتحقق للدول المتلقية للاستثمارات وللدول المصدرة لها.

3. تحقيق تكامل أكثر عمقا للأسواق العربية

إن العديد من البلدان العربية إما صغيرة أو صغيرة نسبياً، كما أن هناك اختلالات كبيرة جداً فيها من حيث العرض والطلب للعمالة ورأس المال. ولذلك فإن التكامل الإقليمي للأسواق يمكن أن يساعد على تضيق هذه الاختلالات والسماح بتحسين القدرة على استغلال الفرص التي تتيحها الأسواق العالمية. ومن ثم فإن التحدي الرئيس في سبيل تكامل أعمق بين أسواق دول المنطقة العربية هو تحديد ومعالجة المصادر الرئيسية لتجزئة الأسواق وهذا ينطوي على جهد منسق لوضع السياسات التي تحافظ على التجارة وتخفف من تكاليف التشغيل المرتفعة والتي تعيق دخول المستثمرين والمنتجين الأجانب. وفيما يلي نشير إلى عدد من المجالات الرئيسية التي ينبغي التركيز عليها، وهي قواعد المنشأ والسياسات والاجراءات التي تعيق التبادل التجاري والاستثماري وترفع من كلفهما.

قواعد المنشأ

على الرغم من أن التعريفات الجمركية، في الغالب، قد تم إزالتها على التجارة البينية في البضائع، إلا أن قواعد المنشأ لازالت تلعب دوراً في تقييد التبادل التجاري. فالقاعدة الأساسية التي تنطبق تحت اتفاقية التجارة العربية الحرة هو معيار القيمة المضافة 40 في المئة، على الرغم من أن ممارسة أعضاء اتفاقية التجارة العربية الحرة الفردية تطبيق قواعد مختلفة لنفس المنتج. وفي إطار اتفاقية التجارة العربية الحرة خفض شرط المنشأ إلى 20 في المئة إذا تم إنتاجها السلعة في دولتين عربيتين. والاتفاق على المزيد من قواعد المنشأ من النوع الموجود في الاتحاد الأوروبي بات أمراً ضرورياً من أجل خلق بيئة تفضيلية للتجارة البينية بين الدول العربية. وقواعد المنشأ مهمة للتجارة والاستثمار في الخدمات أيضاً، وهناك طريقة للتعامل مع المشاكل المتعلقة بقواعد المنشأ ألا وهي الانتقال إلى الاتحاد الجمركي واعتماد التعريفات الخارجية المشتركة. وذكرت التجارة العربية الحرة أنها تهدف إلى إنشاء اتحاد جمركي، إلا أن التجربة تشير إلى أن هذا سيكون من الصعب تنفيذه لأنه يتطلب ليس فقط اتفاق على مستوى التعريفات ولكن على تصميم قواعد تخصيص الإيرادات وآليات التنفيذ.

سياسات تجزئة الأسواق والتكاليف التجارية والتشغيلية ذات الصلة

هناك مجموعة متنوعة من التدابير غير الجمركية التي تعمل على تجزئة الأسواق وتؤدي بالتالي إلى زيادة الكلف على التجار والمستثمرين من خلال تقييد الدخول إلى الأسواق والحد من المنافسة. بجانب البيروقراطية، كانت إجراءات التخليص الجمركي أهم مصدر من التكاليف التجارية غير الجمركية. كما يمكن لسياسات الاقتصاد الكلي أيضاً أن تشكل عقبة خطيرة أمام التجارة العربية البينية. وهناك مجالات أخرى يمكن أن تؤثر على المنافسة داخل منطقة التجارة العربية الحرة وتشمل السياسة الصناعية، وإعانات الدولة، وأنظمة المشتريات العامة والتصدير والمناطق الاقتصادية الخاصة، ونظم الحوافز التي تم وضعها من قبل البلدان المختلفة وتشكل معاملة تفضيلية للمستثمرين من مواطنيها تمكنهم من الوصول إلى الأسواق.

4. التحرك نحو تكامل أعمق للأسواق في المنطقة العربية

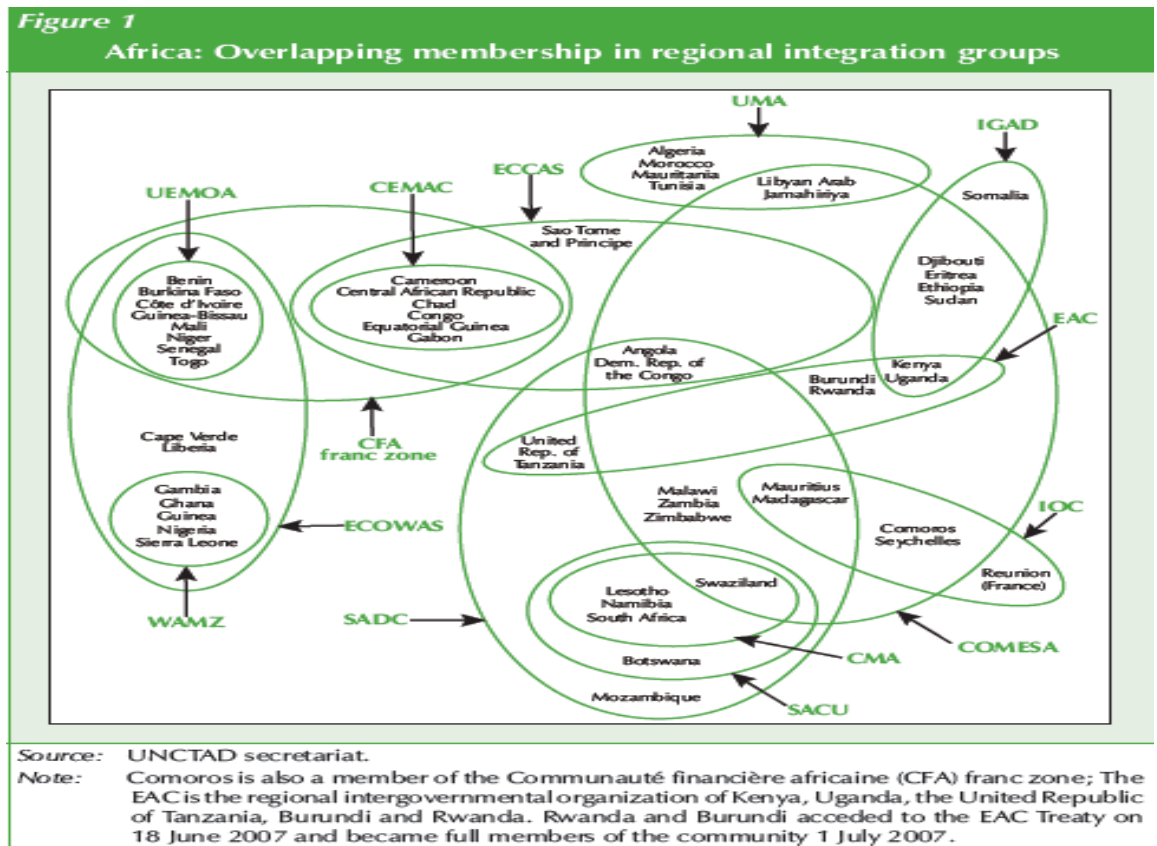
من المعلوم أنه حتى لو يكن للحكومات النية لاستخدام السياسات التنظيمية أو المحلية لأهداف حمائية، فإن للإجراءات الحكومية غالباً ما يكون لها آثار تسهم في تجزئة الاسواق لأنها ببساطة تختلف عن تلك التي تنفذ في البلدان الشريكة، وبالتالي تفرض تكاليف إمتثال إضافية على المنتجات والمنتجين الأجانب. تقدم اتفاقيات

التجارة التفضيلية آلية ممكنة للتفاوض والاتفاق على معايير محددة مشتركة تؤدي إلى خفض هذه التكاليف. فشلت الدول العربية عموماً في تنفيذ اتفاقيات التجارة التفضيلية بجدية أكثر بسبب المخاوف حول السيادة وتوزيع المكاسب وتكاليف التكيف الناتجة عن زيادة المنافسة، وهذا يشير إلى وجود حاجة إلى التركيز على الآليات المؤسسية التي يمكن أن تعالج العوامل التي تعوق تكامل أوثق. فلا بد من التركيز على مجالات التعاون التي تكون قضية السيادة فيها أقل إشكالية والمردودات الاقتصادية للعمل المشترك مرتفعة نسبياً، هذا فضلاً عن التوصل إلى اليات ملائمة لتسوية النزاعات.

إن التكامل الإقليمي هو عنصر هام من من العناصر الاستراتيجية للحكومات العربية. فبعد فترة طويلة تباطئت فيها جهود التكامل جاءت إتفاقية التجارة العربية الحرة وإتفاقيات دول مجلس التعاون الخليجي كخطوات جادة لدمج الأسواق العربية ينبغي البناء عليها. حتى الآن ركزت إتفاقية التجارة العربية الحرة على إزالة الحواجز أمام التجارة في السلع. والخطوات المقبلة يجب أن تشمل قيام إتفاقية التجارة العربية الحرة بتغطية تجارة الخدمات والاستثمار والحد من ما تبقى من الحواجز الادارية والاجرائية. كما إن هناك حاجة إلى آليات مؤسسية لتوجيه مساعدة الحكومات في تعبئة والحفاظ على الدعم لجهود التكامل.

الجزء الثاني: إيجاز حول التكامل الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء

إن الرغبة في دمج الاقتصادات الأفريقية على المستوى الإقليمي، والقاري في نهاية المطاف، هي رغبة قوية لدى النخب الأفريقية. وقد وضعت العديد من المبادرات الرسمية التي ترمي إلى تحقيق هذا الهدف، تحت مظلة الاتحاد الأفريقي لتحقيق سوق مشتركة قارية بحلول عام 2028. ومع ذلك، غالباً ما يكون الخطاب لا يطابق الواقع، فالتكامل الاقتصادي الأفريقي يعاني من سلسلة من المشاكل، بدءاً من عضويات متداخلة، مروراً بالتزامات لم يتم الوفاء بها، ووصولاً إلى تبني لأهداف غير واقعية.



هناك أربع حقائق رئيسية تنبغي الإشارة لها في معرض الحديث عن التكامل الاقتصادي الأفريقي:

1. لا تملك العديد من الدول في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قدرات لإدارة عمليات التنمية، ناهيك عن الانخراط في أشكال مؤسسية معقدة للتكامل الاقتصادي على غرار نموذج الاتحاد الأوروبي.

Table 8**Export and import procedures, time and cost for selected regions, 2009**

	Number of documents needed for export	Time for export (days)	Cost to export (\$ per container)	Documents for import (number)	Time for import (days)	Cost to import (\$ per container)
Organization for Economic Cooperation and Development	4.5	10.7	1 069.1	5.1	11.4	1 132.7
East Asia and Pacific	6.7	23.3	902.3	7.1	24.5	948.5
Latin America and Caribbean	6.9	19.7	1 229.8	7.4	22.3	1 384.3
Eastern Europe and Central Asia	7.1	29.7	1 649.1	8.3	31.7	1 822.2
Middle East and North Africa	6.5	23.3	1 024.4	7.6	26.7	1 204.8
Sub-Saharan Africa	7.8	34.7	1 878.8	8.8	41.1	2 278.7

Source: World Bank, 2009.

Note: This information measures procedural requirements for exporting and importing standardized cargo of goods by ocean transport, from the contractual agreement between the two parties to the delivery of goods, along with the time and cost necessary for completion. All documents required for clearance of the goods across the border are also recorded. For exporting goods, procedures range from packing the goods at the factory to their departure from the port of exit. For importing goods, procedures range from the vessel's arrival at the port of entry to the cargo's delivery at the factory warehouse. For more details, consult: <http://www.doingbusiness.org/MethodologySurveys/TradingAcrossBorders.aspx>.

2. إن دور الدول الرائدة الإقليمية أمر بالغ الأهمية. ومع ذلك، مع استثناء محتمل لجنوب أفريقيا لا يبدو أن لديها القدرة على دعم قيام المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتأمين البيئة السياسية والاقتصادية الملائمة للتكامل الاقتصادي.

Table 9
Percentage shares of the top 20 investors in Africa
as reported by investing economies, 2003–2007 averages

Rank	Country of origin	Shares in total inward FDI stock in Africa
	Developed economies	79.6
	Developing economies	20.2
	South-east Europe and Commonwealth of Independent States	0.2
1	United Kingdom	21.2
2	United States	19.4
3	France	15.4
4	South Africa	5.9
5	Germany	4.8
6	Singapore	4.4
7	Switzerland	4.3
8	Norway	3.7
9	India	3.6
10	Canada	2.9
11	Japan	2.7
12	Malaysia	2.6
13	Sweden	2.0
14	China	1.8
15	Portugal	1.2
16	Denmark	0.9
17	Taiwan Province of China	0.8
18	Netherland	0.5
19	Morocco	0.4
20	Republic of Korea	0.4
	Others	1.2

Source: UNCTAD, FDI/TNC database.

Table 10
Intraregional FDI in Africa, various years

Country	Period average/ year	Source region (\$ million)		Share of Africa in World (%)
		Africa	World	
FDI inflows				
Cape Verde	2004–2006	0.2	84.7	0.2
Egypt	2004–2006	8.4	8 772.2	0.1
Ethiopia	1992–1994	0.1	7.0	1.6
	2002–2004	37.3	421.7	8.8
Madagascar	2005–2007	25.0	459.1	5.5
Mauritius	1994–1996	0.9	25.1	3.8
	2004–2006	3.8	129.4	2.9
Morocco	1996–1998	20.3	664.7	3.1
	2004–2006	9.9	2 348.8	0.4
Mozambique	2004–2006	86.1	168.8	51.0
Tunisia	1998–2000	8.5	605.3	1.4
	2005–2007	47.3	1 902.3	2.5
Inward FDI stock				
Botswana	1997	769.7	1 280.2	60.1
	2005	183.8	806.3	22.8
Madagascar	2002	43.0	165.5	26.0
	2006	326.8	932.4	35.0
Malawi	2000	103.6	357.7	29.0
	2004	151.5	562.3	26.9
Morocco	2006	234.7	29 238.7	0.8
South Africa	1990	183.8	9 210.4	2.0
	2000	301.1	43 451.0	0.7
	2006	584.5	87 765.0	0.7
Uganda	2003	249.4	1 358.8	18.4

Source: UNCTAD, FDI/TNC database.

3. هناك بعض الاستعداد من قبل الدول الافريقية للتنازل عن بعض مقتضيات السيادة ليحل محل "السيادة مع، لينة" الصعبة السيادة، والتي يفسح المجال لذلك، أجندة الحكم الرشيد "حتى لو كان هذلتحقيق درجة من التكامل الاقتصادي، إلا أن هنال تمنعاً عن التخلي عن سيطرة الحكومات لصالح الهياكل والمؤسسات الاقليمية مما يعني قيام الحاجة إلى استكشاف نماذج بديلة عن نموذج الاتحاد الأوروبي.

بناء على ذلك فإن هناك خمسة أمور أساسية بشأن التكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا بد من التنبه لها والعمل عليها:

1. إن توسيع الأسواق الإقليمية من شأنه تعزيز التنمية الاقتصادية الديناميكية من خلال زيادة إمكانيات توسيع نطاق تقسيم العمل والتخصص المرتبطة بها.

	Imports	Exports
Africa	9.6	8.7
Developing America	20.9	18.5
Developing Asia	48.1	45.5
Developed America	23.3	39.8
Developed Europe	68.1	71.4

Source: UNCTAD, 2008c.

2. بالمثل، إن تجميع قدرات الدول لتوفير السلع العامة الإقليمية كالطاقة والتمويل والاتصالات والنقل ودمجها في الأسواق الإقليمية أمر على قدر كبير من الأهمية في اطار تحقيق التكامل الاقتصادي.

3. هذا يعزز أهمية تسهيل التجارة في أوسع معانيها، والتركيز على وضع الأنظمة لذلك، بدلا من نهج دمج السياسات. فالنهج الحالي للدمج من خلال ترتيبات رسمية، وخاصة الاتحادات الجمركية والرسوم الجمركية الخارجية المشتركة تحديات كبيرة في ظل مصالح صناعية متضاربة بين الدول وقدرات محدودة للغاية لتنسيق السياسات الصناعية.

4. تحد هذه الديناميات بشكل حاد من قدرة القادة الإقليميين من الدفع نحو التكامل الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء. لذا يحتاج القادة الإقليميون إلى تقديم دعم كبير للدول التابعة المنخرطة في الترتيبات الإقليمية ولا سيما من خلال توفير الوصول التفضيلي إلى أسواقها. ويبقى هذا تحدياً رئيساً وخصوصاً إذا علمنا أن القادة الإقليميين مثل كينيا ونيجيريا غارقة في الفقر مما يعني أنه من غير المرجح أن تبادر إلى تقديم الدعم اللازم لدول منظومة التكامل.

مكتبة
مكتبة

Table 4

African countries' export destinations, 2004–2006
(Per cent)

Country	Developed Europe	United States	Eastern, Southern, and South-Eastern Asia	Western Asia	Africa	To main regional grouping	Name of main regional grouping
Swaziland	1.23	5.54	1.33	0.15	84.83	81.52	SADC
Djibouti	4.16	0.87	3.58	10.47	80.35	32.63	COMESA
Togo	15.71	0.47	13.83	0.20	61.48	57.49	ECOWAS
Mali	21.18	0.23	16.92	0.70	60.29	9.79	ECOWAS
Zimbabwe	23.05	2.87	9.32	1.53	54.53	53.18	SADC
Kenya	26.98	5.66	10.36	3.08	47.36	32.92	COMESA
Senegal	26.34	0.60	12.46	0.80	44.99	37.32	ECOWAS
Malawi	41.15	10.14	3.49	1.13	36.37	28.11	SADC
Namibia	44.75	5.72	5.31	0.69	36.18	35.63	SADC
Uganda	38.72	1.89	6.64	12.81	34.00	29.22	COMESA
Zambia	46.64	0.48	15.75	2.45	33.95	30.66	SADC
Burkina Faso	11.21	0.28	48.73	0.70	33.20	31.37	ECOWAS
Niger	50.93	2.06	0.56	0.12	32.27	30.24	ECOWAS
Rwanda	50.21	2.23	12.41	0.64	31.33	29.63	COMESA
Cape Verde	60.66	4.04	0.10	2.40	29.94	25.34	ECOWAS
Côte d'Ivoire	48.48	11.07	4.99	0.76	28.95	23.62	ECOWAS
Benin	12.45	0.05	56.62	1.82	28.03	21.83	ECOWAS
Ghana	40.79	18.66	7.05	1.95	26.80	9.90	ECOWAS
United Rep. of Tanzania	44.94	1.15	16.79	3.55	26.71	17.78	SADC
Gambia	71.84	0.90	1.57	0.09	24.98	23.81	ECOWAS
Eritrea	36.21	1.25	29.87	4.97	22.19	20.90	COMESA
Lesotho	10.13	70.50	0.04	0.01	18.51	18.38	SADC
Mozambique	48.77	0.98	4.70	0.42	18.11	17.84	SADC
Guinea-Bissau	3.64	7.09	71.39	0.00	17.72	17.65	ECOWAS
Ethiopia	40.27	5.04	12.16	14.23	15.37	9.31	COMESA
South Africa	38.98	11.20	13.50	2.47	14.87	10.15	SADC
Burundi	65.21	0.19	1.22	17.96	13.64	12.29	COMESA
Botswana	83.16	1.91	0.24	0.04	13.41	13.36	SADC
Cameroon	66.50	5.66	6.57	1.10	12.26	5.71	ECCAS
Central African Republic	75.36	0.18	2.15	1.18	11.26	10.61	ECCAS
Mauritius	66.56	10.81	3.42	7.70	9.03	7.38	SADC
Nigeria	23.37	47.79	6.91	0.52	8.78	5.26	ECOWAS
Tunisia	71.86	0.66	2.63	2.03	8.64	7.06	UMA
Dem. Rep. of the Congo	52.19	10.87	14.90	0.04	6.42	5.32	COMESA
Sao Tome and Principe	88.56	0.00	0.01	0.00	6.23	4.81	ECCAS
Mauritania	60.82	0.01	2.72	0.17	6.17	3.35	UMA
Egypt	35.33	8.49	13.05	16.44	5.90	3.45	COMESA
Gabon	16.62	59.48	14.35	0.20	5.11	1.35	ECCAS
Liberia	70.71	7.56	13.74	0.89	4.99	0.59	ECOWAS
Madagascar	54.47	23.04	8.46	1.27	4.66	3.26	COMESA
Morocco	75.23	2.72	6.90	2.52	4.46	1.49	UMA
Somalia	1.42	0.28	17.06	76.68	3.87
Sierra Leone	55.85	10.06	2.60	0.47	2.35	1.52	ECOWAS
Libyan Arab Jamahiriya	80.45	4.89	3.50	7.09	2.25	1.86	UMA
Guinea	50.83	8.33	11.47	0.05	2.25	1.31	ECOWAS
Algeria	54.44	24.89	2.73	3.94	2.18	1.01	UMA
Sudan	3.69	0.15	76.51	9.04	2.00	1.69	COMESA
Congo	6.88	31.61	56.33	0.36	1.70	0.60	ECCAS
Angola	11.01	39.10	39.71	0.05	1.59	1.53	SADC
Seychelles	60.32	0.32	1.36	36.56	0.87	0.19	COMESA
Equatorial Guinea	28.26	26.10	34.21	0.22	0.26	0.03	ECCAS
Chad	9.68	73.14	16.69	0.01	0.20	0.01	ECCAS

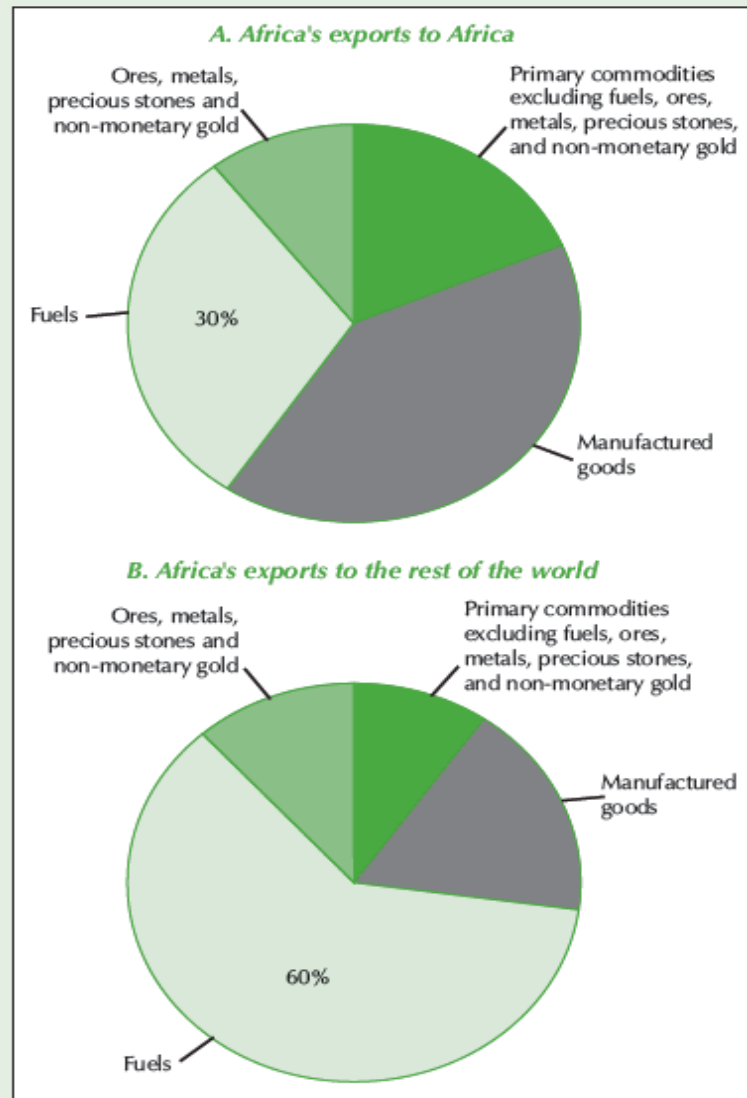
Source: UNCTAD, 2008c.

Note: Countries are ranked by descending order according to the proportion of their exports going to other African countries.

5. تشير هذه التحديات أن نهجا مختلفا قد يكون أكثر ملاءمة لافريقيا بدلا من نموذج الاتحاد الأوروبي والتكامل المؤسسي الرسمي. وعلاوة على ذلك، فإن التكامل الاقتصادي الإقليمي ليست حلا سحريا للدول الأفريقية؛ وبالتالي فإن استمرار التكامل الاقتصادي مع الشركاء في الشمال (الدول العربية في شمال افريقيا ودول جنوب اوروبا) من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية من زيادة الانفتاح يبقى أساسيا.

Figure 3

Africa's exports to Africa and to the rest of the world, 2004–2006 averages



Source: UNCTAD, 2008c.